

Twitter: _falarbash
abaharf@hotmail.com

رأي

فهد أفریش

إسقاط القروض بين الحقيقة والخيال

لا أعلم ما المنطق من وراء المناداة بإسقاط القروض؟ إن كان إسقاطها بهدف إرضاء الناس أو الشعب للتكسب السياسي فهذه مصيبة وطامة عظمى، فما ذنب من لم يقترض؟ وهل اقتراح إعطاء الأشخاص الذين لم يقترضوا مبلغا مقطوعا هو الحل؟ ما ذنب احتياطي الأجيال؟ وهل نعتقد أنه في حال إسقاط القروض أو فوائدها سيتوقف المقترضون عن الاقتراض؟ مرة أخرى الى متى ستتحمل الدولة أعباء الناس وتصرفاتهم غير المسؤولة؟ وهل أصبحت أموال الدولة (احتياطي الأجيال) ماء سبيل تكب وتبذر لكل من يرتكب خطأ في طريقة سلوكه المعيشي؟

من خلال عملي وخبرتي في أحد البنوك لمدة 10 سنوات رأيت أشخاصا يقترضون أموالا بمبالغ كبيرة ليرضي كبريائه ويسافر رحلة العمر مع الأهل أو الأصدقاء ومن ثم يضع على عاتقه أقساطا شهرية تنهش راتبه وفوائده متراكمة تمزق حياته لمدة 15 سنة أو أكثر لرحلة لم تتجاوز شهرا؟ رأيت أشخاصا يقترضون من البنوك مبالغ كبيرة لشراء سيارات فخمة، وساعات ومجوهرات وملابس، هل من العدالة أن تسقط الحكومة تلك الفوائد لأشخاص اقترضوا بمحض إرادتهم وكامل قواهم العقلية بالذهاب إلى البنوك والتوقيع على عقود التسهيلات ومن ثم أخذ تلك الأموال وصرفها في توافه الأمور؟ إن كان هناك أشخاص اقترضوا لأسباب إنسانية وهم قلة قليلة فمن الأصح والأصلح أن يلجأوا إلى بيت الزكاة أو أي جمعيات خيرية كويتية، فقد وجدت تلك الجمعيات للحالات الإنسانية البحتة، لماذا تخسر الحكومة مليارات الدنانير لأجل حل مشكلة تلك الحالات الإنسانية القليلة (إن وجدت) والتي لا يتجاوز إجمالي مديونيتهم مليون دينار.

قامت الحكومة بزيادة الرواتب والمكافآت والبدلات، والعلوات الاجتماعية، وتوفير المواد الغذائية الأساسية (التموين) بأبخس الأثمان ووفرت قرض الزواج والقرض الإسكاني بفائدة تكاد لا تتجاوز الـ 2% ووفرت لنا المستشفيات والعلاج والدواء والتعليم المجاني، ومنحت الحكومة التموين المجاني لمدة سنتين للجميع وبخطوة كريمة من صاحب السمو الأمير، حفظه الله، قام بإعطاء منحة لجميع أفراد الأسر. ومازال هناك من يطالب بتوزيع ثروات الكويت طمعا في خيرات هذا الوطن!

لا أجد أي مبرر من أي شخص للمطالبة بإسقاط القروض أو الفوائد، فنحن نعيش في نعيم ونعمة وخير ورفاهية لن نجدها في أي دولة بالعالم؛ الطمع هو نازع بشري كبقية النزعات، إن لم تغلب عليه فسيتحول إلى حسد والحسد ما هو إلا اعتراض الشخص على عطاء الله لعبادة وهو أن يتمنى شخص زوال النعمة من شخص آخر وإن تكون له. وكلنا نعلم أن أول معصية وقعت من الخلق حين حسد إبليس آدم، ثم حسد قابيل هابيل.

من أهلك نفسه وأغرق حياته وحياته أسرته في الاقتراض والأقساط المستقطعة من راتبه الشهري إضافة إلى الفوائد الشهرية فليتحمل نتيجة تصرفه وقراره، فهو قرار شخصي لا علاقة للحكومة به، من يريد أن يعيش حياة رفاهية وترف عن طريق أموال البنوك ويضع نفسه تحت رحمتهم فلتكن لديه الشجاعة والمسؤولية الكاملة لتحمل هذا العبء الثقيل ولا يحفل الحكومة نتيجة تصرفه الطائش. أدام الله نعمته علينا في هذا الوطن وأبعد عنا الحاسدين الحاقدين وأطال الله عمر صاحب السمو الأمير المقدى الشيخ صباح الأحمد، وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد.

almutairidel@hotmail.com

عادل عبدالله المطيري

صدى الأحداث



نريد إنجازات
لا تصريحات!

مما لاشك فيه أن المعارضة فشلت فشلا ذريعا في إسقاط قانون الانتخاب الجديد أو حتى في طريقة الاحتجاج المؤثر على سياسات الحكومة الحالية. يبدو أن قطار الدولة انطلق بقيادة الحكومة والبرلمان الجديدين ومن ركب ركبهم، بينما الكل يرقب أعمال السلطتين - المعارضة تصعيد الإخفاقات - والمؤيدون ينتظرون الإنجازات.

ومن أكبر أخطاء الحكومة والحكوميين، تلك التصريحات غير المنضبطة وغير المفهومة، فكلما هدأت الأجواء السياسية واحتارت المعارضة في أمرها - جاءوا والقوا بتصريحاتهم التي تقلب الأوضاع السياسية رأسا على عقب

ما أجمل أن يعمل الإنسان أكثر من أن يتحدث - فالعمل يعني الإنجاز، أما الكلام فهو حيلة العاجزين ولا يعني سوى الإفلاس.

رغم أن النقد السياسي من صميم عمل المعارضة وهو شيء مشروع ومفهوم، إلا أن الحكومة يجب أن تواجه معارضتها بتحقيق التنمية وليس بالتصريحات والخوض فيما تخوضه المعارضة.

أتمنى أن تتوقف الحكومة وخصوصا بعض الأطراف الموالية لها عن التصاريح التي (تجيب العيد) وأن تكتفي بخدمات المتحدث الرسمي للحكومة الشيخ محمد العبدالله، فيحكم المنصب الوزاري والممارسة السياسية وبما يتمتع به من ثقافة وعلاقات مع كل فئات المجتمع، ربما يكون هو الشخص الأكثر قدرة على إدارة العلاقات العامة للحكومة وتسويق سياساتها للمواطنين، أو حتى إدارة الأزمات الحكومية مع المعارضة السياسية، وليتوقف الموالون للحكومة عن الدفاع عنها - وبلاش من الفزعات السياسية التي تفسد الأمور أكثر من أن تصلحها!

الحرف 29



Waha2waha@hotmail.com

ذخار الرشدي

لم أطلع على مقترح قانون الرسوم التي ستفرضها المخافر على كل من يتقدم إليها ببلاغ والذي انفردت بنشره «الأنباء» أمس في تقرير للزميل موسى أبوظفرة، ولكن لتتخيل أن شخصا ما وبعد إصدار القانون تقدم للمخفر ببلاغ ما، حتما سيدخل المخفر ويجد تسعيرة تشبه تسعيرة الحلاقين ومكتوب فيها «بلاغ حادث مروري.. نص دينار»، و«بلاغ سرقة مركبة دينار وربع»، «بلاغ سرقة منزل دينارين»، «بلاغ جريمة قتل 5 دنانير.. ونقل الجثة عليك»، «بلاغ تعرضك للضرب على يد زوجتك... مجاناً»، وأعتقد أن هذه القائمة ستكون في آخرها ملاحظة مهمة جدا لزبائن المخفر «عزيزي الزبون.. هناك أشخاص

DaiLalkhumsan@hotmail.com

Twitter@Bnder22

دالي محمد الخمسان



انتظارات

ولد ذو النسب الكريم والخلق العظيم نبينا المصطفى محمد ﷺ، فأضاء الكون بمولده نورا وشاع العدل والإحسان دروبا، فكان لا يزيد مع كثرة الإيذاء إلا صبورا، ومع إسراف الجاهل إلا حلما، فاق كل كرماء العرب والعجم خلقا ومنزلة، إنه نبينا وحبيبنا وقائدنا وشفيعنا وقدوتنا محمد بن عبدالله خاتم الأنبياء وسيد المرسلين ﷺ. وأبدع الصحابي والشاعر حسان بن ثابت رضي الله عنه حين قال في مدح الرسول الكريم ﷺ: شق له من اسمه كي يجله

لو تحفر ما راح نسجل لك قضية ضدهم ونعتذر لهذا الخلل المقصود والمتعمد.

□ □ □
بغض النظر عما إذا كان المشروع مجرد مقترح دراسة لم تر النور، بل واحتمال كبير أنها لن ترى النور أبدا، بل أنا أجزم أنها لن تطبق خاصة أنها كما ورد في التقرير وعلى لسان المصدر لأبد من قانون منظم له يجب إقراره وسيدخل في دوامة لجان الفتوى والتشريع ومجلس الوزراء، يعني بالعربي إذا ما كان سيقر «بيبي له لفة 60 سنة» ليرى النور.

□ □ □
الاهم انني اعتقد انه وقبل التفكير في مشروع تحصيل رسوم كهذه، على وزارة الداخلية أن تقوم بتحديث جميع مخافرها

فذو العرش محمود وهذا محمد نبي أتانا بعد ياس وفكرة من الرسل والأوتان في الأرض تعبد فأسمى سراجا مستنيرا وهاديا يلوح كما لاح الصقيل المهند تعجز الأحرف والكلمات عن وصف نبي الأمة ﷺ وذكر محاسنه وخلقه وسيرته العطرة، إنه سيد البشر الذي أخرجهم من الظلمات إلى النور وأعظم خلق الله الذي أرسله الله رحمة للعالمين بشيرا ونذيرا وهاديا إلى الطريق المستقيم. وليس غريبا أن يضع مايكل هارت في كتابه «العظماء المائة» سيرة

أولا وأن تزيد من القوة الأمنية في كل مخفر وتزيد عدد الأليات خاصة أن هناك عددا من المخافر تعاني من نقص في كثير من الجوانب، لذا أعتقد أن تنصيب الدراسات على هذه الجوانب، والأهم تركيز على جوانب تشجيع الشباب للانخراط في سلك الشرطة في ظل وجود ضعف في الإقبال على التسجيل في بعض الدورات خلال السنوات الماضية.

□ □ □

توضيح الواضح: بعض مذيعات الأخبار في القناة الأولى ومن شدة الحماس وهي تقرأ النشرة تحس انها ستخرج عليك من الشاشة، «يا معودة شوي شوي» ترى انت قاعدة تقرين نشرة أخبار مو قاعدة تدرسين المشاهدين النشرة.



نكرة

سلطان إبراهيم الخلف

حول أحداث مالي

أحداث مالي جاءت مفاجئة، ويتساءل بعض المحللين عن مغزى تمكن جماعات من الطوارق والإسلاميين يعتقد أن لها صلة بتنظيم القاعدة من شن هجوم مباغت احتلت على إثره مناطق واسعة من دولة مالي ثم اختراق مجموعة صغيرة منها حدود الجزائر والسيطرة على منشأة الغاز في عين أميناس واحتجاز رهائن فيها والتي يفترض أن تكون تحت حراسة أمنية مشددة لكونها مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الوطني الجزائري وقد انتقدت حكومات اليابان والنرويج وبريطانيا الطريقة التعسفية التي تعاملت بها القوات الخاصة الجزائرية في تحرير الرهائن حيث أدت إلى سقوط العديد من الرهائن الأجانب من بينهم يابانيون ونرويجيون وبريطانيون دون أي اعتبار لأولوية المحافظة على أرواحهم.

المعروف أن الحرب على الجماعات الإرهابية مستمرة من خلال الملاحقة والضربات الاستباقية لكن ما حدث في مالي والجزائر يدل على فشل الجهات الاستخباراتية الغربية والجزائرية في الكشف عن مخططات تلك الجماعات في بداية تكوينها وقبل أن تتحول إلى قوة عسكرية تفوق قوة جيش مالي وهو أمر يدعو إلى الدهشة والاستغراب. إعلاميا، يبدو التدخل الفرنسي في مالي كما لو أنه حملة على الإرهابيين لكن الدافع الرئيسي من هذه الحملة هو ضمان تدفق المادة الخام من اليورانيوم التي تزخر به مناجم مالي والذي يعتبر الوقود الأساسي في توليد الطاقة الكهربائية الفرنسية، وبمعنى آخر فإن التدخل الفرنسي جاء من قبيل المحافظة على المصالح الفرنسية في مالي وهو الدافع الرئيسي لإرسال قواتها العسكرية هناك والاستعانة بالقوات الأفريقية لحفظ الأمن في مالي وهي القوات التي لم تستطع حفظ الأمن داخل حدود بلادها بسبب صراعاتها الدموية على السلطة والفساد المستشري بين زعاماتها.

ودائما تأتي التدخلات العسكرية للدول الكبرى على أساس المصالح الحيوية لها وتدخل روسيا في دعم النظام البعثي الطائفي في سوريا عسكريا وسياسيا هو من هذا القبيل ولو أن مصيره سينتهي بالفشل لإصرار شعب سورية على إسقاط النظام القائم فيها، وكنتيجة لهذه التدخلات تقع الشعوب الصغيرة دائما فريسة لهذه التدخلات الدينامورية كالشعب السوري الذي يتعرض في كل يوم لكل أنواع القتل والدمار بعد أن أجاز الكرملين والبيت الأبيض وعلى لسان الرئيس أوباما للنظام السوري كل وسائل القتل والدمار ما عدا السلاح الكيماوي، الأغرب في أحداث مالي أن روسيا التي تدعم النظام الإرهابي في دمشق عرضت على فرنسا حسب تصريح وزير الخارجية الفرنسي فابيوس نقل الجنود الفرنسيين إلى مالي من أجل المساعدة في مواجهة الإرهابيين فيها.



mw514@hotmail.com

د.محمد القزويني

بالبراع



يهدد البعض باللجوء للمنظمات الدولية للشكوى على الحكومة فيما يتعلق بقانون الصوت الواحد، وبالطبع سيدجد أولئك الشاكون من أيديهم ويقف إلى جانبهم في تلك المنظمات لأسباب متعددة قد يكون من بينها الإيمان، بأن الشاكين لديهم قضية صالحة. واللجوء للمنظمات الدولية جاء لعلم المشتكين بأن الكويت تحرص على سمعتها الدولية خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وهنا يمكن أن نفهم لماذا لا تستعمل الحكومة القوة في صد المظاهرات ومنعها. ولينتعد قليلا عن العواطف وننظر فإنه من الواضح أن بعض منظمي المظاهرات يسعون لدموية الرد كي تكون لهم ذريعة ليس في حشد الرأي العام الدولي ضد الكويت بل أيضا لإثارة مشاعر الناس داخل الكويت ضد المصالحات الدامية والتي يحرصون لتصعيد الوضع إليها. وبالتالي فإن الاكتفاء بتفريق المظاهرين أحيانا والسماح لعشمتهم

أحيانا أخرى إنما يأتي على تقوية الفرصة على زيادة تعقيد وسوء استغلال الوضع، وإن كان ذلك الموقف حتما سيشتجع الآخرين على المزيد من التهور والفوضى. من هنا فإن التعامل مع هذا الوضع لا بد أن يكون باتباع سياسة الشعرة التي لا تنقطع. وهناك نقطة أخرى يجب أن نعيها جيدا حيث إن أنظار العالم الآن مسلطة على المنطقة العربية وهناك من القوى العالمية من يدافع باتجاه المزيد من الاضطرابات والفوضى فيها وفي منطقة الخليج على الأخص باعتبارها مموله الإرهاب وحاضنته، إضافة إلى سعي تلك الدول لتأمين تدفق النفط على الدول الكبرى بأمن وسلام مع إبعاد الخطر عن إسرائيل بكل الوسائل الممكنة. فقلت الدول يهمها جدا عدم استقرار الأوضاع في الكويت والدفع بها لمزيد من التوتر تحقيقا لتلك الأهداف وتحوطا لما يحتمل أن يحدث في المنطقة في ظل عدم الاجتماعي برمته.